# التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

# The Role of Scientific Research and Technological Progress in Economic Growth and Development

آسيا قبلي [1] *

Assia Guebli [1]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، guebli.assia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/6/26 تاريخ القبول: 2019/10/17 تاريخ النشر: 2019/12/18

**ملخص:**

تعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب. حيث أصبحت خبرتها (الجزائر) في التعامل مع الإرهاب مطلوبة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. كما باشرا مبادرات مع دول أفريقية ودول متوسطية. وأطلقت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية حوارا استراتيجيا نهاية 2012، بغرض ترقية التعاون إلى شراكة استراتيجية. وعلى ضوئها أطلق الطرفان الحوار الاستراتيجي الأول نهاية العام 2012

**كلمات مفتاحية:** التعاون الجزائري الأمريكي، مكافحة الإرهاب، الحوار الاستراتيجي

**Abstract:**

Algeria is a strategic partner of the United States of America in counterterrorism since the 11th September 2001events. Due to its long experience in dealing with the phenomenon, Algerian expertise is required in many countries, USA in particular. On this basis, the two countries signed a number of bilateral and multilateral agreements, in order to cooperate in countering transnational terrorism. By the end of 2012, the two parties agreed to promote the cooperation to a strategic partnership. In the light of this partnership, the first strategic dialogue took part in the end of 2012.

**Keywords:** US Algeria cooperation, counterterrorism, strategic dialogue..

*المؤلف المرسل

**مقدمة:**

تشكل الجزائر اهتماما كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب بمختلف أشكاله ومستوياته. وكون الجزائر لها من الخبرة ما يزيد عن عقدين من الزمن في التعامل مع الجماعات الإرهابية، فقد أصبحت مرجعية سياسية وأمنية في التعاطي مع هذه الظاهرة، لعديد من دول العالم التي تعاني من الأخطار والتهديدات الإرهابية، لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي. وعليه وقع الطرفان عددا من الاتفاقيات سواء في إطار ثنائي: تعاون قضائي، معلوماتي، أمني، أو في إطار متعدد الأطراف، من خلال عدد من المبادرات ضمت دولا أفريقية إلى جانب الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى شملت الفضاء المتوسطي.

وتكمن حاجة كل طرف للآخر من خلال الظروف التي عايشاها، حيث كانت الجزائر بحاجة إلى فك الحصار الدولي غير المعلن، بسبب ما كان يوصف "بانتهاكات حقوق الإنسان" ضد المدنيين، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الخبرة الجزائرية في التعامل مع الجماعات المسلحة المتطرفة، من جهة ولإيجاد مبرر للتوسع في المنطقة لتحقيق مكاسبها ونفوذها، من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنفطية التي تزخر بها القارة. لذا ومن خلال هذا الطرح نحاول صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

**ما هي محددات وأبعاد التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب؟**

وللتفصيل في الإشكالية، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي حدود ومجالات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري؟

ما هي طبيعة وآليات التعاون الأمريكي الجزائري؟

إلى أي مدى تطور مستوى التعاون بين الدولتين؟

وعليه نفترض أن ّالجزائر تعمل في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف مع التركيز على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

ولفهم هذا التعاون، نستعمل منهج تحليل النظم، أي المدخلات (الدوافع والمرتكزات) والمخرجات (الآليات).

وبناء على التساؤلات المطروحة، قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث نتناول في المحور الأول: دوافع وأبعاد التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، أما في المحور الثاني: فنتطرق إلى آليات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب ونخصص المحور الثالث: لفهم مدى تطور وترقية التعاون إلى شراكة استراتيجية بين الطرفين.

المحور الأول: دوافع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

## 1. الدوافع الجزائرية

### أولا: تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية:

تميزت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ استقلال الجزائر إلى غاية بداية التسعينات بالتنافر السياسي-الأيديولوجي، بسبب محاولة الجزائر تغيير النظام الاقتصادي الدولي والإقليمي، والحد من الهيمنة الغربية سيما الفرنسية والأمريكية. وكذا مواقف سياستها الخارجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية خاصة مسألة الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية[1]، توسط الجزائر لدى طهران في حادثة اختطاف رعايا أمريكيين في إيران، بداية الثمانينات. ودخول الجزائر مرحلة جديدة في سياستها الخارجية التي اتسمت بالبراغماتية، ثم الانفتاح الاقتصادي والتعددية الحزبية بداية

أدى إلى تقارب قصير، أعقبه نشوب نزاع مسلح بعد توقيف المسار الانتخابي العام 1992 [2]، تسبب في اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية موقف حذر إلى حين.

تراوح موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ذلك بين مساندة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتبرت هذا الصعود أمرا طبيعيا[3]. وعند توقيف المسار الانتخابي في 1992، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأمر مطابقا للدستور، قبل أن تغير تصريحاتها، لتحافظ على حيادها في النزاع القائم بين النظام و"الإسلاميين"، واعتمدت مقاربة "انتظر وانظر" أو" wait and see"، ولم تعارض صعود تيار إسلامي معتدل يحافظ على مصالحها في المنطقة وهي أمن إسرائيل، مسار السلام في الشرق الأوسط والليبرالية الاقتصادية".[4] إضافة إلى مصالحها في الحفاظ على مصادر الطاقة، كما سنشير إليه عند التعرض للدوافع الأمريكية من التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب.

في المرحلة الثانية، من منتصف 1993إلى النصف الثاني من 1995، تغير الموقف الأمريكي لصالح الإسلامويين، وحاولت أمريكا جعل الجزائر مخبرا لتجربة نظام إسلامي، ورأت أن الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الفيس" هو البديل الوحيد، أما المرحلة الثالثة "تميزت بتغير ملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، عندما تزايد الانشغال لدى حلفائها في حلف الناتو، خاصة جنوب أوروبا، وداخل أمريكا حيث تصاعدت تحذيرات من أن صعود الإسلاميين يشكل تهديدا شديدا للمصالح الأمريكية في الجزائر، في مقال لنائب رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي بيتر رودمان، نشر العام 1996 بعنوان "لا تهزوا استقرار الجزائريين"[5].

لقد تزامن هذا الموقف الأمريكي والتفجيرات التي طالت باريس العام 1995، ضلعت فيها جماعات مسلحة جزائرية، إلى جانب محاولة تفجير برج التجارة العالمي

في 1993، وأخرى ضد سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتنزانيا وكينيا، هذا خارجيا، أما داخليا، فنجد مشروع قانون الرحمة للرئيس السابق اليامين زروال، ثم

سياسة الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية اللتين جاء بهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، امتدادا لقانون الرحمة. وأدت هذه المستجدات إلى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الجديدة في المنطقة، بـ"الأهمية الجيوسياسية للجزائر"[6]، كما قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارات للولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ الاستقلال، بالمقابل زار مسؤولون أمريكيون الجزائر.

ثانيا: فك العزلة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر

حذرت الجزائر خلال عشرية النزاع المسلح الداخلي، من أن الإرهاب لا يعرف حدودا، وأن ما ينظر إليه أنه عنف داخلي ما يفتأ يمس دولا أخرى. ودعت ولسنوات طويلة لإنشاء آلية دولية لمكافحة الإرهاب بصفته تهديدا عابرا للأوطان، لا يعترف بالحدود السياسية ولا يحترم أية ديانة أو قيم ثقافية"[7]. تحذيرات أكدتها تفجيرات الـ11 سبتمبر 2001. وفي ظل هذه الأحداث عادت الجزائر إلى نشاطها الدبلوماسي قبيل تفجيرات سبتمبر، من خلال الحل الناجح للنزاع الأثيوبي الإريثيري الذي دام عقودا من الزمن. والدعوة لعقد قمة مصغرة بالجزائر لحل النزاع في الكونغو الديمقراطي، وإثراء مشروع تأسيس الاتحاد الأفريقي، وإنشاء شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا" النيباد"، ودورها المؤثر في قضية الصحراء الغربية، حيث استحال حلها دون موافقتها.[8]

ثالثا: مصداقية الدبلوماسية الجزائرية:

أدى نجاح الدبلوماسية الجزائرية وتأكد تحذيراتها من الصفة عبر القومية للإرهاب، إلى "تغير ملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، عندما تزايد الانشغال لدى حلفاء أمريكا في حلف الناتو، خاصة جنوب أوروبا، وداخل أمريكا حيث تصاعدت تحذيرات من أن صعود الإسلاميين يشكل تهديدا شديدا للمصالح الأمريكية في الجزائر، وجاء في مقال لنائب رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي بيتر رودمان، نشر العام 1996 بعنوان "لا تهزوا استقرار الجزائريين"[9].

وتتجلى مصداقية الدبلوماسية الجزائرية في ثبات موقفها من الظاهرة الإرهابية، مقارنة بباقي دول العالم، التي تأرجحت بين مؤيد للجماعات المسلحة الإرهابية، والنظام في الجزائر، وبين "انتظر وانظر"، ويتضح هذا الثبات خلال عقد التسعينات. ويمكن الاستناد إلى التصريحات الرسمية التالية:

" الإرهاب الإسلاموي هو آلة حرب ضد الدولة الجمهورية والحضارة. الإرهاب تهديد عبر قومي، لاتوجد أية دولة في منأى عن هجوم إرهابي أيا كانت قوتها وقدراتها للرد. مكافحة الإرهاب لا يمكن مقارنتها أبدا بحرب تقليدية. الأصولية ليست مطلبا هويتيا وإنما انحراف ومرض هويتي."[10]

## 2. الدوافع الأمريكية:

### أولا: الدوافع الاقتصادية:

يمكن مناقشة الدوافع الأمريكية من منظور اقتصادي، حيث تسعى منذ نهاية عقد التسعينات إلى تقليل اعتمادها على النفط الخليجي[11]، والاستعاضة عنه بالنفط الأفريقي باعتباره أقل تكلفة وأقرب جغرافيا وأكثر أمنا. وقد زاد الاهتمام أكثر بعد أحداث الـ11 سبتمبر 2001، بسبب حالة اللااستقرار التي تسببت فيها عوامل أهمها انتماء عدد من عناصر "تنظيم القاعدة" إلى منطقة المغرب العربي، إلى جانب حالة اللا سلم واللا حرب في الصحراء الغربية، التي تشكل عامل خلاف بين الجزائر والمغرب حول مصير الصحراء الغربية.[12] في وقت عبرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة ضمان استقرار المنطقة، فجاء في "استراتيجية الأمن القومي لعصر عالمي" "*A National Security Strategy for a Global Age*": "إن من مصلحة الولايات المتحدة استقرار ورفاه منطقة شمال أفريقيا، المنطقة التي تشهد تغيرات مهمة، وعلى وجه الخصوص نحن نسعى لتقوية علاقتنا مع المغرب وتونس والجزائر، وتشجيع التنمية الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي"، وجسد هذا البرنامج الأمريكي الاقتصادي لشمال أفريقيا"،[13] وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر "ذات أهمية اقتصادية من حيث المواد الأولية النفط والغاز، كونها سوقا داخلية كبيرة بفرص الاستثمار التي توفرها.[14]

وعليه رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن خروج الجزائر من أزمتها الأمنية، يمكن أن يقدم فرصا جديدة سياسيا واقتصاديا.[15] حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية، بـ 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي.[16] إذ بقيت الجزائر في المرتبة نفسها حتى شهر جانفي 2013، حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ثانيا: الاستفادة من الخبرة الجزائرية في التعامل مع الإرهاب

بعد تعرضها لاعتداءات إرهابية في نيويورك وواشنطن، لجأت المخابرات الأمريكية إلى طلب مساعدة من نظيرتها الجزائرية، حول تفكيك الجماعات الإرهابية التي تنشط على أراضيها. وتأتي هذه القناعة الأمريكية من أن الجزائر لها من الخبرة في مكافحة الإرهاب، كونها البلد الوحيد في المنطقة الذي تعرض للظاهرة الإرهابية.

ثالثا: ثقل الدبلوماسية الجزائرية في القارة الأفريقية

تمت الإشارة إلى هذا العنصر أعلاه، من خلال نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حل والتوسط في عديد القضايا الأفريقية، آخرها الأزمة الليبية، حيث أبانت عن كونها وسيطا مضمون

الجانب، من خلال مواقفها الثابتة، ومحاولة جمع كل الأطراف إلى طاولة الحوار، للخروج بحلول وطنية.

المحور الثاني: آليات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

في ديسمبر 2001، دعت قيادة الحلف الأطلسي كلا من القيادة الأوربية الأمريكية العليا، وقيادة التحالف العليا في منطقة الأطلسي لبناء إطار دفاعي خاص بالإرهاب، حيث تم الاتفاق بشكل رسمي خلال قمة براغ في نوفمبر 2002 على نقاط محددة أهمها معاداة الإرهاب والحرب عليه والتعاون العسكري مع السلطات المدنية والدول.[17]

**أولا: مبادرة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب**

تعتبر الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب"trans-Sahara counter-terrorism " initiative امتدادا لمبادرة عموم الساحل (pan Sahel )، التي أطلقت سنة 2002، ويمكن عرض تطور هذه المبادرة على النحو التالي:

*حماية الحدود واستغلال الفرص المتاحة لكشف إرهابيين وردعهم من خلال التنسيق بين الأطراف، والتركيز على التنمية.

*تحسين مستوى الاستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة، وتأمين الاعتبارات اللوجيستية والإمداد والتموين، لحماية الحدود والمساعدة على غلقها.

*تعزيز إمكانيات وحدات الحدود على مواجهة عمليات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب، ورفع مهارات استخدام السلاح.

كما طرأ على المبادرة جديد آخر هو التركيز على الجهود الاستباقية، وإجهاض المحاولات الإرهابية، وعدم السماح بتصاعد أية بوادر لعدم الاستقرار في المنطقة، لتجنب تكرار حالات التدخل بما تحمله من تكلفة باهظة.

ويمكن تلخيص الفرق بين المبادرتين من حيث النطاق الجغرافي: فالأولى ضمت دولا من منطقة الساحل، هي تشاد النيجر موريتانيا ومالي، وتوسعت الثانية لتضم الجزائر، المغرب تونس نيجيريا والسنغال، والثاني من حيث المضمون والتصور: بالتركيز على الجهود الاستباقية وإجهاض المحاولات الإرهابية، عن طريق امتلاك عنصر المبادأة وإجبار العناصر الإرهابية، على البقاء في وضع دفاعي.

ثانيا: الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب:_وتهدف إلى:

*تقوية القدرات الجهوية لمكافحة الإرهاب. *تعزيز ومؤسسة التعاون بين قوات المنطقة،* ترقية الحكم الديمقراطي.

*تشويه إيديولوجية الإرهابيين و*دعم التعاون العسكري الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[18]

ويمكن تلخيص الفرق بينها وبين المبادرتين الأخريين في كونها تنسق بين دول مبادرة عموم الساحل، ودول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)، وتقوي التعاون بين دول المبادرة الأولى ونيجيريا والسنغال.

وانطلقت الشراكة عبر الصحراء رسميا في جوان 2005، مع تمرينات فلينتلوك Flintlock، حيث دربت القوات الأمريكية الخاصة في سبع من دول الصحراء، وعلمت المكونين تكتيكات عسكرية لازمة لتعزيز استقرار امن المنطقة. وتعمل الشراكة مع عدد من الوكالات الأمريكية على غرار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برامج تنمية المجتمع المدني، كتابة الدولة للدفاع التي تعمل مع القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا" OEFTS"، ويعمل البرنامج على توفير تدريبات ودعم لتلك الدول، ويؤكد على الوقاية من الإرهاب وتعزيز استقرار دول " OEFTS"، كما تعمل مع كتابة الدولة للمالية ومكتب التحقيقات الفدرالي، حيث تقدم مقاربة للمنطقة، وتعتزم الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة الجهود لدفع دول المنطقة للتفكير في إطار إقليمي حول انشغالات الأمن المتبادل.[19]

**ثالثا: القيادة الأمريكية في أفريقيا أفريكوم:**

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد انتشارها في " نظام دولي جديد"، عقب انتهاء الحرب الباردة من خلال التواجد القريب من مراكز الصراع ومسارح العمليات، خاصة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وهذه الأخيرة التي أفردت لها قيادة عسكرية خاصة بها منذ العام 2007. وحددت أهدافها في: "تقوية التعاون من اجل تحقيق الأمن في إفريقيا، وخلق فرص جديدة للشراكة معها فيما يتعلق بتحقيق السلم والمن في المنطقة، وكذا نشر الديمقراطية، والسعي إلى رفع مستويات التنمية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، ورفع قدرات هذه الدول فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب."[20].

**أسباب إنشاء الأفريكوم:**

1. أسباب بيروقراطية وإدارية: حيث كانت المهام الأفريقية موزعة على أكثر من قيادة، ومع تزايد الاهتمام بقارة أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جعل القيادة الأوروبية تخصص جانبا أكبر لمناقشة القضايا الأفريقية وما اتصل بالإرهاب.

2. دعم دول إفريقية موالية: بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين، تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في القارة الإفريقية.[21]

**أهداف إنشاء الأفريكوم:**

تتمثل أهداف إنشاء الأفريكوم مثلما توضحه كتابة الدولة الأمريكية للدفاع في:

1. ترقية الأهداف الاستراتيجية الأمريكية وحماية مصالحها في أفريقيا

2.القيام بعمليات عسكرية: في حال سمحت السلطات المحلية للدولة المعنية، ومن ذلك ما قامت به شهر مارس 2011، بدعوى حماية المدنيين في ليبيا، في إطار العملية الدولية التي رخص لها مجلس الأمن الدولي، تحت اللائحة رقم 1973.

وفي استراتيجية الأمن القومي الأمريكية للعام 2008، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدم قدرة أية دولة ضبط نظامها بشكل فعال، أو التنسيق مع جيرانها لضمان الأمن الإقليمي يمثل تحديا للنظام الدولي، وفي حال عدم معالجته يمكنه أن ينتشر ويهدد امن الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن هذه المبادرة لا تخلو من أهداف خفية، ويمكن تلخيصها في:

1.محاصرة الصعود الصيني: حيث أن نسب النمو التي يحققها الاقتصاد الصيني، تجعله يسعى للبحث عن أسواق خارجية وعن فرص استثمار جديدة، خارج قارة آسيا، إذ بلغت نسبة النمو9 بالمائة على مدار الثلاثين سنة الماضية، في حين يبلغ ناتجها القومي 16 بالمائة من مجموع الناتج القومي العالمي، وتضاعف حجم المبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا 33 مرة في ظرف 13 سنة، بين 1995و2008، من ثلاثة مليارات دولار إلى 100 مليار دولار. ويرجع تنامي التواجد الاقتصادي الصيني في أفريقيا يرجع إلى اهتمام هذه الأخيرة بالجانب الاقتصادي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، خلا شرطا واحدا وهو ما تعلق بعدم الاعتراف بتايوان.[22]

2السيطرة على منابع النفط: وفي إطار التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منابع النفط في القارة التي تحتوي على احتياطيات هامة، إذ يتوقع أن تصل وارداتها من نفط خليج غينيا 25 بالمائة، حيث أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن أن النفط في إفريقيا يشكل مصلحة قومية استراتيجية لأمريكا. [23]

3. إقامة قواعد عسكرية جديدة: بعد قاعدة جيبوتي في القرن الأفريقي، سعى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن خلال جولته الأفريقية الأولى في 2003، إلى إنشاء قاعدة تموين بالسنغال، وقاعدة تكوين في مالي والجزائر، وكانت دراسة اقترحت إقامة قاعدتين عسكريتين في شمال أفريقيا في تونس والمغرب لتسهيل التدخل في أية نقطة في القارة الأفريقية.[24]

وحددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2010 والمراجعة سنة 2011 المصالح الأمريكية في القارة في: الوصول إلى الأسواق المفتوحة والوقاية من النزاعات، حفظ السلم الشامل، مكافحة الإرهاب، وحماية خطوط النفط.[25]

**ردود الفعل إزاء الأفريكوم:**

في السادس فيفري 2007 وقعت تسع دول افريقية هي الجزائر تونس المغرب موريتانيا، تشاد مالي النيجر نيجيريا والسنغال، اتفاق تعاون، بين ممثلين عن البنتاغون والدول الموقعة، وأمل البنتاغون أن يسهل ذلك احتضان إحدى هذه الدول للقاعدة العسكرية أفريكوم، غير أن الرد كان سلبيا بالنسبة للجزائر وتونس وليبيا فيما قبل المغرب.[26]

وجرى إجماع أفريقي على رفض احتضان القيادة على الأراضي الأفريقية، فقال بيان لمجموعة الساحل والصحراء "سين صاد" إنه: "يرفض قيام أية قيادة عسكرية أو أي حضور عسكري أجنبي من أي نوع، في أي جزء من القارة مهما كانت الأسباب أو التبريرات"، وأكدت دول المجموعة الاقتصادية لدول جنوب إفريقيا "الساديك" أنه "من الأفضل لو تعاملت الولايات المتحدة مع إفريقيا عن بعد بدل الحضور المباشر في القارة"، وعبرت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأيكواس" عن رفضها لإنشاء قيادة الأفريكوم. بينما أبدى قادة كل من زامبيا، نيجيريا وجنوب إفريقيا انتقادات حادة للأفريكوم. فيما كانت ليبيريا الدولة الوحيدة التي ساندت إنشاء الأفريكوم على لسان رئيستها ألان جونسون سيرليف التي قالت:" إنه رغم أن الهدف من إنشاء القيادة هو حماية المصالح الأمريكية إلا أن ذلك لا يتعارض مع مصالح الدول الإفريقية".[27]

وعليه باءت الجولة التي قام بها عدد من ضباط كتابة الدفاع الأمريكية منذ 2007 إلى الدول الأفريقية بينها الجزائر في جويلية 2007، لإقناعها باحتضان القاعدة بالفشل[28].

ويمكن إرجاع رفض الدول الأفريقية استقبال الأفريكوم في القارة إلى:

* دعم الأنظمة الدكتاتورية للحفاظ على المصالح الأمريكية في القارة، ومنه اختلال التوازن الإقليمي في غير صالح الدول الإقليمية المسيطرة،

*عدم إشراك الأفارقة في القرار وهو ما اعتبر محاولة لسحب البساط من تحت الاتحاد الأفريقي لتصبح الأفريكوم هي صاحب القرار في قضايا القارة.[29]

**موقف الجزائر من الأفريكوم:**

عكس موقف الجزائر من القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا تخوفا من الأعمال الإرهابية اللا منتهية، (حيث ارتفع معدل الهجمات الإرهابية العام 2007)، ففي مارس 2007، زار نائب كتابة الدولة الأمريكية للدبلوماسية العامة "كارين هيوجس" Karen Hughes، الجزائر وناقش الأفريكوم مع الحكومة الجزائرية،

وعندها نفى وزير الخارجية آنذاك محمد بجاوي أن تكون الجزائر تلقت طلبا لإقامة قاعدة للأفريكوم على أراضيها، وفي 2008 قال إن الجزائر لن تقبل بقواعد أمريكية على أرضها، حيث لم ينس الجزائريون رفض الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معهم في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينات. بمعنى أن الجزائر ربطت بين التواجد الأجنبي في القارة وبين ارتفاع الهجمات المسلحة ضد مصالح تلك الدول أو الدول التي تحتضن قاعدة عسكرية.

**رابعا: الحوار المتوسطي:**

أطلق مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مبادرة تحت مسمى الحوار الأطلسي المتوسطي شهر ديسمبر 1994، بهدف تحسين معرفة كل طرف بالآخر لتجنب الصدام، وترقية التعاون السياسي والمدني والعسكري، وانطلق الحوار مع كل من مصر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل، ثم الأردن وتونس العام 1995، وأخيرا الجزائر العام 2000. وهو حوار يتم على مستويين ثنائي بين كل دولة على حدة والحلف الأطلسي ويشار إليها بـــــ (الناتو+1)، في شكل مناقشات سياسية مرتين في السنة، وفي إطار متعدد الأطراف (الناتو+7) ، ويشمل أنشطة متصلة بالإعلام والعلوم وتبادل الزيارات ودورات التدريب في مجال حفظ السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، قصد دعم التفتح والتعاون وبناء الثقة بين المنظمة ودول الحوار.

**الحوار الجزائري الأطلسي:**

انضمت الجزائر إلى الحوار الأطلسي يوم 08 مارس 2000، بعد قبولها دعوة الأمين العام لمنظمة الحلف – آنذاك- اللورد جورج روبرتسن Lord George Robertson، وهي دعوة أدرجت سنة 1998 بناء على توصية جاءت في دراسة صدرت عن مؤسسة راند كوبوريشن Rand corporation.

ويمكن أن نعزو دوافع الحلف في ضم الجزائر للحوار إلى:

1.الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة وفي الوطن العربي: وتتمثل في الموقع والمساحة وعدد السكان، وما تتمتع به من موارد طبيعية أهمها الغاز والنفط، والاحتياطات الهائلة من اليورانيوم.

2. مكانة الجزائر في الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية: يمكن للحلف الأطلسي أن يعول على الجزائر في تليين مواقف بعض الدول العربية إزاء إسرائيل، حيث يسعى من خلال الحوار إلى تغيير موقف الجزائر ليس بالضرورة في المدى القريب.

3. ضمان عدم عودة روسيا إلى الجزائر: إذ ما تزال الجزائر إلى يومنا تعتمد اعتمادا شبه كلي على السلاح الروسي، مما يشكل تهديدا للحلف الأطلسي.[30]

**أسباب تأخر انضمام الجزائر نلخصها فيما يلي:**

1. الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر مخافة أن يفسر ذلك بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، مما قد يزيد من الغضب ومقت النظام القائم.
2. عدم رغبة الحلف إجراء اتصالات مع الجزائر مادامت أمورها السياسية لم تتضح بعد.
3.الخلاف بين دول الحلف حول تقييم الوضع في الجزائر: حيث انقسمت دوله بين مؤيد لانضمامها ومعارض، ففي حين بررت المؤيدة موقفها بأهمية الجزائر في المنطقة المغاربية كونها اكبر مصدر للغاز لأوروبا مثل إسبانيا، رأت أخرى أن هذا الموقف سيفسر على انه اعتراف بشرعية النظام.[31]

**أهداف الجزائر من الانضمام إلى الحوار[32]: يمكن أن نلخصها في:**

1. الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود.
2. تحسن الوضع الأمني في الجزائر وخروج البلاد تدريجيا من الأزمة.
3. إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد، فتحولت من دولة تخترق حقوق الإنسان، إلى دولة يمكن الاعتماد عليها في مجال مكافحة الإرهاب.

ويمكن إضافة أهداف أخرى تتمثل في:

4.القضاء على الخطر الأمني الإسلامي الداخلي: من جهة، كما أن التعاون مع المنظمة سيجعلها في منأى عن أي خطر أجنبي سواء من جيرانها أومن غيرها.
5. الرغبة في إحياء مشروع أمريكي قديم أراد أن يجعل منها قوة إقليمية.
6.تنويع الحلفاء: لضمان الاستقلالية عن الحلفاء التقليديين، ومنه إضعاف الأطراف الخارجية وتقوية موقع الجزائر مع كل طرف.[33]

**المحور الثالث: ترقية التعاون إلى شراكة استراتيجية**

لم تتغير مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، حيث جاء في بيان لكتابة الدولة للخارجية في 02 فيفري 2017، أن للجزائر مكانة استراتيجية وهي شريك مقتدر، يجمعها تعاون دبلوماسي قانوني وأمني. لهما مبادلات مستمرة في المجال المدني والعسكري، وأضاف البيان أن التعاون الثنائي بين البلدين يرمي إلى مساعدة الجزائر على مكافحة الإرهاب والجريمة، ودعمها لبناء مؤسسات تساهم في أمن واستقرار المنطقة، وكذا مساعدة المجتمع المدني في الجزائر. ويتم هذا الدعم من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، لدعم عمل المجتمع المدني في الجزائر، من خلال برامج تدريب الصحفيين، ورجال الأعمال وسيدات الأعمال والبرلمانيين وأصحاب المهن القانونية، ورؤساء المنظمات غير الحكومية. إلى جانب تمويل التنمية الاقتصادية، وبرامج دعم التعليم في الجزائر. هذا الدعم موجه أيضا لمحاربة تنظيم "داعش"، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وأشارت الوثيقة إلى زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في جويلية 2016، وعقد الحوار الاستراتيجي مع الجزائر في أفريل 2015. وكذا استضافت الجزائر كبار المسؤولين في الجيش الأمريكي وزيارات السفن، بينما استضافت الولايات المتحدة الحوار العسكري المشترك مع الجزائر في جويلية 2016، وأضاف البيان أن الجزائر ظلت تحافظ على استقرار نسبي على الرغم من الاضطرابات في البلدان المجاورة، وأنها تلعب دورا بناء في تعزيز الاستقرار الإقليمي.[34]

وانعقدت الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي نهاية 2012، حيث اتفق الطرفان على تنويع أفق التعاون، وعدم تركيزها في الجانب الأمني، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات الصحة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا. وانعقد الحوار الاستراتيجي الثاني شهر أفريل 2014، عندما زار كاتب الدولة للخارجية الأمريكية آنذاك جون كيري الجزائر، وجاء البيان المشترك مؤكدا على توسيع التعاون إلى مجالات شتى، اقتصادية وتجارية والتربية والتعليم العالي، إلى جانب المجال الأمني، من خلال (بالنسبة للتعاون الأمني) دعم المنتدى العالمي الشامل ضد الإرهاب، ومكافحة الظاهرة عبر الوطنية، وتبادل الخبرات والمعلومات.

**واقع التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب:**

بني التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب على أساس الاستفادة المتبادلة بين الطرفين، ففي وقت طلبت الولايات المتحدة الأمريكية خبرة الجزائر في التعامل مع الجماعات المسلحة الإرهابية، طلبت الجزائر تزويدها ببعض أنواع الأسلحة والمعدات، وصور بالأقمار الاصطناعية، التي تساعدها في تقفي فلول الإرهاب التي دحرت إلى الصحراء، منها طائرات من دون طيار والمناظير الليلية، وهي معدات لم تحصل عليها الجزائر. يضاف إلى ذلك تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها موقف الجزائر، من قضايا إقليمية خاصة ما تعلق باللا استقرار الأمني في دول الجوار على غرار ليبيا ومالي وتونس، حيث دعت إلى عدم التدخل عسكريا في كل من الأزمة الليبية والأزمة في مالي، وتغليب الحل السياسي على التدخل العسكري، إلا أن تحذيراتها لم تلق صدى. رغم أن زعزعة استقرار ليبيا يؤثر بشكل مباشر على أمن الجزائر.

من جهة أخرى وبالنظر للأهمية الاستراتيجية للجزائر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من التعاون معها تحت مسمى التعاون في مكافحة الإرهاب، مطية لتحقيق مآربها في القارة في إطار التنافس الدولي على مصادر الطاقة التي تزخر بها القارة، سيما النفط حيث تحتل ليبيا ونيجيريا والجزائر المراتب الثلاث الأولى على الترتيب من حيث احتياطي النفط في القارة[35]، يضاف إلى ذلك، محاولة السيطرة على زمام الأمن في القارة والتلاعب به وفق توازنات توفيقية مع حلفائها أو تحييد حليف ما كفرنسا مثلا، التي تعتبر النافذ التقليدي في القارة، أو منافس على غرار الصين التي

تمتمد وتتوسع في القارة بما يشكل تهديدا للمصالح الغربية فيها. علاوة على عجز الآليات الأفريقية المنوط بها ضمان الأمن والسلم في القارة.[36]

## الخاتمة:

إن ما يتحدد من خلال هذا البحث أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن تأخذ منحنى الاستقرار إلا من خلال تعزيزها بالاستقرار الأمني، الذي يأتي في إطار التعاون الأمني المكثف بين الدول، كما عمل هذا المتغير على تقارب بين الدولتين، وذلك لما تشكله الظاهرة من أهمية. وصار من الواضح الاعتماد على الجزائر في التصدي والحد من انتشار الظاهرة عبر الوطنية من جهة، والاستفادة من المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وهي المقاربة الأمنية الأكثر نجاحا خلال القرن المنصرم. وعليه تطورت العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى مستوى الشريك الاستراتيجي، والسعي لتوطيد العلاقة في بعدها الأمني والسياسي والاقتصادي في خطوة من الطرفين للحفاظ عل مستويات النجاح في المنطقة أو القارة الأفريقية.

مما سبق نستنتج أن:

انّ تجربة مكافحة الإرهاب أكسبت الجزائر خبرة جعل منها شريكا له خبرة مطلوبة في مكافحة الإرهاب عبر القومي.

انخراط الجزائر في المبادرات الأمريكية، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، سمح لها بضرب الجماعات الإرهابية المحلية بيد من حديد. وذلك من خلال رفع الحصار وفك العزلة الدولية، والنجاح في الترويج لدبلوماسيتها التي طالما حذرت من النشاط عبر القومي للإرهاب.

دعوة الجزائر للانضمام إلى كل المبادرات المتعلقة بالحرب على الإرهاب اعتراف بها كفاعل ذي ثقل في القارة الأفريقية.

عدم قبول الدول الأفريقية قيام الأفريكوم، يعبر عن رفضها فرض بديل عن الاتحاد الأفريقي لحل القضايا الأفريقية.

المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب، كانت تحمل أهدافا خفية أهمها محاصرة المنافسين التقليدي روسيا والصاعد الصين في القارة الأفريقية، والسيطرة على منابع النفط في إطار إستراتيجيتها الطاقوية الجديدة المتمثلة في تأمين 75 بالمائة من واردات النفط من أفريقيا بدل الخليج.

تعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا لأمريكا في المجال الأمني والعسكري، من خلال إطلاق الحوار الاستراتيجي الأول في نوفمبر 2012، ثم الجلسة الثانية للحوار التي تمت في جويلية 2016.

التعاون الجزائري الأمريكي، يبقى في إطار علاقة الأقوى بالأضعف، حيث إن الجزائر وإن لم تحصل على ما كنت ترمي إليه من التعاون (الحصول على أسلحة أمريكية متطورة نظرا للتنافس الجزائري المربي على ريادة المنطقة)، إلا أنها حققت مكاسب معنوية، فتحت لها الباب للعودة إلى

الساحة الدولية، ورفع الحصار الدولي عنها، بل والاعتراف بخبرتها في مكافحة الإرهاب. وبالتالي سمح بتلميع الصورة القاتمة التي كانت تروج عنها.

## الهوامش:

(1)Yahya Zoubir, **The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership**, (The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring Summer, 2010).P.03

(2) لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن،( د.ب.ن. منشورات مرسي، 1992)، ص.43.

(3) Yahia Zoubir, **the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present,** in Ahmed Aghrout, **Algeria in transition, reforms and development prospect, (**Routledge London, 1st edition,2004 ), p.155.

4)Yahia Zoubir ,**united states policy in the Maghreb,** in **Africa in transition, (**gaies ville(fl), university press of Florida, 1999),P.229

(5) Maxime Ait Kaki, **Lunes de miel algéro-américaines, (**I.F.R.I. Politique étrangère, Printemps 2007), p. 14.

(6) عبد النور بن عنتر، **المكان نفسه.**

(7) M'hand berkouk**, U.S Algerian security counterterrorism cooperation and war on terror**, carnegieendowment.org

(8) محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي، وإدارة الحرب الأثيوبية الأريثيرية**، (بيروت، دار الجيل، 2004، ط1)، ص-ص. 42.43

(9) Maxime Ait Kaki, **op.cit.**

(10) Liess Boukra, **analyse comparée des discours récents sur le terrorisme : Europe, Etats unis, pays méditerranéens, in, contribution de l'Algérie au dialogue Mediterranéen,** institute diplomatique et relation international.(Algérie. ministère des affaires étrangère, 2003), pp. 51.52.

(11) Kawther Abas Abid, **US policy toward the African continent dimensions and connotations**, (journal of international observatory, no 15,December 2010), P.22.

(12) Yahia Zoubir, **American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region,** (real instituto elcano, jully ,2006, pp.2.3. http:edoc.bibliothek.uni-

halle.deservletsMCRFileNodeServletHALCoRe_derivate_00002734American Policy in the Maghreb.

(13) محمد بوعشة، **المرجع نفسه**، ص. 03.

(14) النور بن عنتر، **المكان نفسه**.

(15)Yahia Zoubir,**the dialectics of Algerian foreign policy from 1992 to the present,** op cit, p.173

(16) بن عائشة محمد الأمين، **المثلث الاستراتيجي: الجزائر الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**، من الموقع الإلكتروني:https://democraticac.de/?p=30853 ، تاريخ الزيارة: 25 جانفي 2018.

(17) مريم براهيمي، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة ماجستير، (بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2012)، ص. 85.

(18) Africom, **trans-sahara counter- terrorism partnership,** http:www.africom.milNEWSROOMDocument7432, 2005 2017, 20:48

(19) Ibid

(20) عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة افريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011) ، ص. 51.

(21) حمدي عبد الرحمان، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، جريدة الأهرام الرقمي.من الموقع الإلكتروني: http:digital.ahram.org.egarticles.aspx?Serial=222143&eid=225، يوم: 19، 05، 2017، الساعة 13:56،

(22) إبراهيم شابين الدين، **الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، (مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 23 جوان 2013)، ص.4.

(23) حمدي عبد الرحمان، **مرجع سابق**.

(24) Djibril Diop. **L'AFRICOM: une initiative mort-né ou un « commandement impossible » ?.** http:www.cerium.caIMGpdfAFRICOM.pdf,(14 :15 , 19, 05, 2017)

(25) Lauren Ploch, **Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa**, Congressional Research Service, July 22, 2011, p.14.

(26) Djibril Diop, op cit.

(27) إبراهيم شابين الدين، **مرجع سابق**، ص-ص.9.7.

(28)Lauren Ploch, **up cit**, p.29.

(29) إبراهيم شابين الدين، **مرجع سابق**، ص.8.

(30) حسين سنطوح، **الحوار الجزائري الأطلسي من أين وإلى أين؟**، مجلة دراسات استراتيجية، جوان 2006. ص-ص. 53.50.

(31) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص-ص. 167.166.

(32) عبد النور بن عنتر، **الحلف الاطلسي والدول المغاربية توازنات جديدة، 11، 06، 2013**، من الموقع الإلكتروني: studies.aljazeera.netreports201110201110301043333366884.htm

(33) حسين سنطوح،مرجع سابق، ص-ص. 59.58.

(34)US department of state, **US relations with Algeria**. https:www.state.govrpaeibgn8005.htm, 20 03 2017, at :16 :18.

(35) Anthony H. Cordesman, **the north african military balance, center for strategic studies** ,2010, p.115.

(36) للمزيد حول التنافس في القارة الأفريقية أنظر: صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة،** ( دار النهضة، القاهرة، 2011 ).